الأمم المتحدة S/PV.7950

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٥٠

الأربعاء، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٠/٥٠

نيويورك

الرئيس	السيد روسيلي	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد فرناندیس ريفويو
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1714839 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يشارك السيد شيرر في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جوبا.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد شيرر.

السيد شيرر (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بشأن الحالة في جنوب السودان ونشر قوة الحماية الإقليمية.

قد يبدو من غير المعتاد أن أبدأ إحاطتي الإعلامية بتقرير عن الأحوال الجوية، ولكن من المهم أن أعلن أن موسم الأمطار قد بدأ في جنوب السودان. وتحدد هذه الأمطار الموسمية جميع جوانب الحياة تقريبا في البلد، بما في ذلك دورة النزاع. فنحن نشهد في جميع أنحاء البلد محاولات أخيرة للدفع بالقوات إلى مواقعها قبل أن تصبح الطرق غير صالحة للاستخدام خلال الأشهر الأربعة القادمة. وبذلك، يتغير طابع النزاع نفسه.

وقد بدت معظم التحركات العسكرية الكبيرة أكثر وضوحا في الشمال، أي في الضفة الغربية من نهر النيل في المناطق التي تقطنها قبلية الشلك، وفي شمال جونقلي في الجزء الشرقي من البلد، التي يقطنها النوير بشكل رئيسي. وفي كلا المنطقتين، سيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان، التابع للحكومة، على معاقل الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارض السابقة وعززت مواقعها فيها.

وفي ولاية الوحدة السابقة التي تقع في وسط البلد، لا يزال الجيش الشعبي لتحرير السودان يخوض معارك أقل ضراوة.

والمنطقة التي أُعلن في شباط/فبراير أنها منكوبة بالمجاعة ما زالت شديدة التقلب، بوجود مشردين كثر. وفي ٣ أيار/مايو، تعرضت قاعدة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لإطلاق النار بصورة مباشرة، وهي تقع على بُعد مجرد ٥٠٠ متر من بلدة لير. وردّ حفظة السلام الغانيون بقوة على مصادر إطلاق النار وصدوا الهجوم عليهم. ويجري تحقيق داخلي لتحديد الذين نفذوا الهجوم والسبب وراءه. والمؤسف أن ذلك حدا ببعض المنظمات الإنسانية العاملة مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى تقليص وجودها في الوقت الذي تمسّ الحاجة إلى أفرادها. إنهم أفراد شجعان، ولكن ينبغي ألاّ يكونوا هدفا على الإطلاق. وأدين بأشد العبارات ذلك الهجوم العنيف إن لم يكن هناك سبب آخر.

إن النزاعات بين الطوائف ما زالت مستمرة في جميع أنحاء البلد. فالتوتر القائم منذ أمد بعيد بين طائفتي دينكا بور ومورلي في ولاية جونقلي في الشرق تصاعد بشكل خطير، مما شكل خطرا على مئات الأرواح خلال الأسابيع القليلة الماضية. وقد استمرت بعثة الأمم المتحدة في جهود الوساطة، وأيدت الزيارات المتعددة التي قام بها وفد برئاسة النائب الأول للرئيس تابان دينق قاي إلى مختلف المجتمعات المحلية خلال الأسبوعين الماضيين. ويوم أمس، تُوّجت تلك الجهود

بالتوقيع على اتفاق مشترك لوقف الأعمال العدائية. إنها مجرد البداية، ولكن تشجعني رغبة كلا الجانبين في إحراز تقدم عن طريق إجراء المزيد من المحادثات بشأن مضمونه، الأمر الذي سنواصل دعمه بطبيعة الحال.

ولقد استمرت الاشتباكات في منطقة بحر الغزال الكبرى غربا بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات المعارضة، مع وصول ٠٠٠ ٢٢ شخص إلى بلدة واو من المناطق المحيطة بحثا عن ملجأ لهم لدى الأمم المتحدة والكنائس. ودأبت الحكومة في منع الوصول إلى مناطق خارج بلدة واو، ولكن دورية مشاة بنغلاديشية تابعة لبعثة الأمم المتحدة تمكنت من الوصول مؤخرا إلى مناطق في جنوب غرب بلدة واو، كانت ممنوعة عليها في السابق، لتجد المنطقة مهجورة تماما والأدلة على حدوث نشاط مسلح موجودة في جميع الأنحاء.

وفي الجنوب، في المنطقة الاستوائية الكبرى، تستمر الاشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والميليشيات المتحالفة، مع التركيز مرة أخرى على بلدة ياي. وتتواصل أعمال العنف في بلدة ياي دون هوادة، حسبما يفيد التقرير المشترك الذي أصدرناه نحن ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ما يتعلق بالحوادث التي وقعت في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وهذا التقرير الذي صدر الأسبوع الماضي بوثّق ١١٤ حادثة قتل على أيدي القوات الموالية للحكومة. ولا يزال مدى الانتهاكات التي ترتكبها جماعات المعارضة مبهما، لأنه حيل دون وصولنا إلى تلك المناطق. ولكن الصور الملتقطة بالسواتل أيدت أيضا المشاهد الميدانية المتعلقة بانتشار الحرائق في المنازل والقرى.

ومنذ كانون الثاني/يناير، ترسل بعثة الأمم المتحدة دوريات متواصلة تقريبا لفترات طويلة إلى بلدة ياي. وآخر دورية منها وصلت إلى المنطقة كانت في هذا الأسبوع – على الرغم من الطلقات التحذيرية التي أطلقت باتجاهها. فوجودها مكّن من التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل مع أصحاب المصلحة أثناء الصراع، والأهم من ذلك كله، طمأنة المدنيين الذين يشعرون بحالة من الضعف الشديد. ومن المقرر إيفاد بعثات للمتابعة.

إن تساقط الأمطار قد يوقف المناورات العسكرية التي تجري على نطاق واسع، ولكنه يؤدي إلى صعوبة في تحقيق الاستجابة الإنسانية، ويأتي بشبح الكوليرا المحتّم إلى جنوب السودان. وتمّ تسجيل ٧٠٠ ٧ حالة حتى الآن. وهناك ما يزيد على ٦٠ في المائة من أراضي البلد يتعذر الوصول إليها الآن برا أو عن طريق مهابط ترابية للطائرات، وسيتعين أن تعتمد جهود العاملين في المجال الإنساني على النقل الجوي والبحري.

ولقد تركزت الاستجابة الإنسانية خلال الشهر الماضي على دعم أكثر من ٠٠٠ ٢٠ مدني فروا من قرية أبوروك الصغيرة في أعالي النيل، بعد أن شردهم القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمعارضة. كانوا في حالة من الضعف الشديد – أي الظرف المثالي لتفشي الكوليرا في صفوفهم.

وأوفدت بعثة الأمم المتحدة بواسطة المروحيات مفرزة من جنود حفظة السلام الروانديين إلى أبوروك في أوائل أيار/مايو لفترة قصيرة، مما منح الثقة اللازمة للوكالات الإنسانية كي تنتشر بعد ذلك مباشرة. وقد تفشت الكوليرا في البلدة، ولكن إمدادات المياه التي طرأ تحسين عليها والاستجابة القوية من الوكالات الطبية هناك عملتا على احتواء توسعه، مما أنقذ بلا شك حياة الكثيرين. وهذا النهج الأكثر مرونة من جانب حفظة السلام التابعين لنا، المتمثل في العمل مع الآخرين، هو الصيغة التي يمكننا تكرارها، إلى جانب جودة الأداء الذي أبلغتُ المجلس عنه في إحاطتي الإعلامية السابقة (انظر S/PV.7930).

وإنني أحيّي العاملين في المجال الإنساني في جنوب السودان. إن الجهود التي يبذلونها في واحدة من أصعب البيئات

وأشدها وعورة من حيث العمل – وفي أكثر المناطق بعدا – أنقذت عددا لا يحصى من الأرواح. وأود أن أنوّه تنويها خاصا ببرنامج الأغذية العالمي، الذي عمل مسبقا على تأمين ٩٠ في المائة من المعونة الغذائية لموسم الأمطار المقبل. نعم، نحن نواجه مشاكل في الوصول إلى بعض المناطق. ومعظم هذه العقبات تسببها الجهات الفاعلة المحلية، ولا سيما في المناطق التي يدور فيها القتال. ومع ذلك، إنني أدين المستويات غير المقبولة من أعمال العنف التي لا تزال تستهدف العاملين في مجال تقديم المعونة، وهي تشمل التهديدات، والاعتقالات، والاعتداءات، وحتى القتل.

وحسبما يرد في أحدث تقرير للأمين العام بالتفصيل عن فترة ٣٠ يوما، فقد بدأ نشر الطلائع الأولى من قوة الحماية الإقليمية. وحتى الآن، وصل إلى جوبا جميع الأفراد البنغلاديشيين البالغ عددهم ٦٠ فردا مع معداتهم، وهم تابعون لفرقة الهندسة المعنية بالإنشاءات، أمّا طليعة السرية النيبالية العالية التأهب فستصل بحلول نهاية الشهر. وبقية أفراد هذه الوحدات الذين يشكلون الأكثرية هم في طريقهم إلى هناك، وسوف يصلون بحلول تموز/يوليه. وينبغي نشر كتيبة المشاة الرواندية المتقدمة في أواخر حزيران/يونيه أو تموز/يوليه، ريثما تحظى بالإعفاءات الضريبية، وأنا على علم بأن المعدات المقررة لمشاة الكتيبة الإثيوبية يجري تحديدها. وينبغي أن تنتشر بحلول آب/أغسطس.

ومع وصول موسم الأمطار، يبدو أن تركيز الصراع يتحول من ساحات المعارك إلى الساحة السياسية. وبالفعل، بدأنا نشهد دلالات على بعض التحولات السياسية. وكما تعلمون، عمد الرئيس سلفا كير في ٩ أيار/مايو إلى إعفاء بول مالونق، رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان، من منصبه. وبعد مغادرة العاصمة لفترة قصيرة باتجاه الغرب إلى بلدته أويل، عاد مالونق إلى جوبا، حيث تبدو الحالة هادئة. وأعلن الرئيس مؤخرا عدة تغييرات طالت هيكلية الجيش الشعبي لتحرير السودان والتعيينات فيه، واستبدل أيضا حاكم أويل. ومن المتوقع حدوث المزيد من التغييرات، وهناك احتمال لإعادة توزيع بعض المناصب الوزارية.

كذلك مضى الرئيس قدما بالحوار الوطني، مع إطلاقه رسميا يوم الاثنين من هذا الأسبوع في جوبا، بحضور الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني. وأعلن مرة أخرى وقفا لإطلاق النار من جانب واحد بغية مراجعة حالات السجناء السياسيين. وهذه التصريحات هي موضع ترحيب كبير. وسيجري تمحيص دقيق لعدد السجناء الذين أطلق سراحهم بالفعل، وما إذا كان باستطاعة آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، وهي المنظمة التي أنشأها اتفاق السلام لرصد انتهاكات وقف إطلاق النار والتي تدعمها بعثة الأمم المتحدة، أن تتحرك بحرّية لأداء مهامها المعنية برصد وقف إطلاق النار. والعبرة كما يقولون في الأفعال لا في الأقوال.

وفي حين أنه ينبغي للحوار الوطني الذي يرحب بالمصالحة أن يكون ذا مصداقية، فهو يحتاج، كما قلنا من قبل، إلى إشراك الفئات المعارضة إشراكا حقيقيا. وفي الوقت نفسه، عمدت جماعات المعارضة الموجودة في الخارج أساسا إلى اتخاذ موقف موحد ومشترك يشجب هذا الحوار.

ومثلما يدرك العديد من أعضاء المجلس، فإن دول المنطقة لها تأثير كبير على العملية السياسية. ويوم أمس، اجتمعت مع رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الرئيس فيستوس موغاي، في جوبا، حيث زوّدنا بآخر المعلومات عن عمله مع الجهات الفاعلة الإقليمية طوال الأشهر الماضية. والرئيس موسيفيني الذي تكلم يوم الاثنين أثناء إطلاق الحوار الوطني، دعا إلى إجراء استعراض للحركة الشعبية لتحرير السودان، ولكنه لم يأت على ذكر اتفاق السلام. وفي اجتماعي الأخير معه، إلى جانب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى السودان

وجنوب السودان، نيكولاس هايسوم، كرر أيضا الكلام عن اتصاله بزعماء المعارضة، ولا سيما بشأن الانتخابات. وفي الوقت نفسه، هناك تقارير تفيد بأن كينيا تتعامل مع شخصيات معارضة موجودة خارج البلد. ويشجعني أن أرى دولا أعضاء في المنطقة تعمل على تكثيف مشاركتها. ويبقى من الأهمية بمكان، مع ذلك، أن يصدر قريبا موقف إقليمي متماسك وموحّد بشأن جنوب السودان.

وكما ذكرت في الشهر الماضي (انظر S/PV.7930)، من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى كفالة وحدة المجلس بشأن وضع استراتيجية مشتركة للنهوض بالعملية السياسية في جنوب السودان. ونقدر ونشكر أعضاء المجلس بشكل فردي وجماعي على دعمهم للبعثة ومجتمع الهيئات الإنسانية، واللذين يتعين عليهما التغلب على صعوبات هائلة من أجل إحداث تغيير حقيقي في حياة الناس. ولكن وحدة المقصد ستبعث بأفضل رسالة إلى قادة جنوب السودان السياسيين ومفادها أنهم يجب أن يركزوا أولا وقبل كل شيء على محنة مواطنيهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد شيرر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص شيرر على إحاطته الإعلامية اليوم. ويسعدنا دائما الاستماع إليه، بالرغم من أن تقريره يرسم في الواقع صورة قاتمة.

٢ ٨٠٠ شخص – هو متوسط عدد سكان جنوب السودان الفارين إلى البلدان المجاورة يوميا؛ ٩٠ – هو عدد الحوادث والقيود المفروضة على تقديم المساعدات الإنسانية المبلغ عنها خلال شهر نيسان/أبريل، وهو أعلى عدد من الحوادث في أي شهر خلال هذا العام حتى الآن؛ ١٠٠ – هو عدد العاملين في تقديم المعونات الذين اضطروا للانتقال إلى أماكن أخرى في نيسان/أبريل نتيجة للأعمال القتالية؛ ٨٤ – مجموع عدد العاملين في مجال تقديم المعونات الذين قتلوا في جنوب السودان منذ بداية النزاع، بما في ذلك ١٧ عاملا خلال هذا العام وحده، مما يجعل جنوب السودان أخطر مكان في العالم على العاملين في المجال الإنساني؛ وعدد غير معروف – هو عدد النساء والفتيات اللائي اغتُصبن في هذا العام كجزء من هذه الحرب العبثية أو ،كما يقلن، لدفع ما يسمى بضريبة مغادرة البلد لالتماس اللجوء.

لقد أعلنت الحكومة وقفا لإطلاق النار من جانب واحد في ٢٢ أيار/مايو، بعد شهرين من وعدها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بذلك. وهي لم تعلن عن ذلك إلا بعد شن هجمات في مواقع متعددة في جنوب السودان قبل بداية موسم الأمطار. ولم نشهد نهاية للعقبات والتهديدات التي يتعين على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مواجهتها في سياق الاضطلاع بولايتها. وقد شمل ذلك مؤخرا اندلاع أعمال عنف على الضفة الغربية لنهر النيل فيما كانت البعثة تحاول الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان، وكما أبلغنا السيد شيرر للتو، شن هجوم على قاعدة البعثة في لير في هذا الشهر. وكما أكد، فإن البعثة بحاجة إلى التمكن من الوصول عندما يكون المدنيون في حاجة إلى الحماية، وليس بعد توقف القتال وفرار جميع المدنيين.

ولا يسعنا إلا أن نستنتج من ذلك أن الأطراف لا تنوي أخذ الخطوات المبينة في البيان الرئاسي، الذي اعتمده مجلس الأمن في ٢٣ آذار/مارس (S/PRST/2017/4)، على محمل الجد. وندين الحملات العسكرية الأخيرة من جانب قوات حكومة جنوب السودان، والتي استهدفت الانتقام بشكل جائر على أسس عرقية والاستيلاء على أراض لاكتساب ميزة استراتيجية.

كما نشجب أعمال العنف التي تحرض عليها المعارضة، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة ويديم هذه الحلقة المفرغة. ومرة أخرى، ندعو جميع الأطراف إلى وقف العنف والعودة إلى طاولة المفاوضات وإتاحة إمكانية الوصول دون عوائق للبعثة والمنظمات العاملة في مجال تقديم المعونات الإنسانية. ونثني على مثابرة البعثة في الاضطلاع بولايتها المتمثلة في حماية المدنيين وتمكين إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها ونشر العناصر الأولى من قوة الحماية الإقليمية.

إن الطريقة الوحيدة لإيجاد حل دائم للنزاع في جنوب السودان وإنهاء المعاناة الناجمة عنه تتمثل في عملية سياسية شاملة للجميع يقودها أبناء جنوب السودان أنفسهم. وندعو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين إلى التنسيق الوثيق بين جهودهم الرامية إلى تنشيط هذه العملية ورسم خطة واضحة للمضي قدما. وقد دعونا المجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.7930) إلى المضي قدما في استخدام الأدوات المتاحة لنا، مثل فرض مزيد من الجزاءات وحظر على الأسلحة. ومنذ ذلك الحين، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون وتعرض المزيد من النساء والأطفال للاغتصاب وشُرد عشرات الآلاف جراء القتال.

واليوم، صوتنا لتمديد تدابير الجزاءات القائمة المفروضة على جنوب السودان باتخاذنا القرار ٢٣٥٣ (٢٠١٧). ويجب علينا الآن أن ندعم أقوالنا بإجراءات ملموسة وأن نواصل إجراء حوار مع أعضاء المجلس والشركاء الإقليميين والدوليين بغية حشد الدعم لاتخاذ تدابير إضافية لوقف العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، في جنوب السودان ولحمل الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات. إن التكاليف الرهيبة لتقاعسنا عن اتخاذ إجراءات سيظل يعاني منها شعب جنوب السودان وستتفاقم بمرور الوقت. وأحث أعضاء المجلس على استخدام الأدوات المتاحة لنا في أقرب وقت ممكن واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف المعاناة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص ديفيد شيرر على إحاطته الإعلامية وأشيد به على ما اضطلع به من عمل جيد في الأشهر القليلة الماضية.

من المفهوم أننا لا نزال نشعر جميعا ببالغ القلق إزاء الحالة في جنوب السودان على الجبهات الأمنية والسياسية والإنسانية. فما زلنا نرى إزهاقا للأرواح وتشريدا للسكان المدنيين بأعداد كبيرة. وإذا فشلنا في تفادي ما قد ينتهي بالانحدار إلى الهاوية، ستكون العواقب مروعة في آثارها الجيوسياسية والإنسانية على السواء. وفي الوقت الراهن، ليست هناك أولوية أكبر، كما قالت ممثلة الولايات المتحدة، من التأكد من اتخاذ جميع أطراف النزاع لخطوات حقيقية للوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية والعنف بغية إنهاء معاناة شعب جنوب السودان. وفي هذا السياق، نشيد بالعمل الحاسم لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ونشكر الممثل الخاص شيرر على إحاطته الإعلامية الواضحة بشأن المسألة. وليس لدينا الكثير لنضيفه إلى ما قاله فيما يتعلق بقوة الحماية الإقليمية.

كما نرحب بما أعلنه الرئيس سلفاكير في ٢٢ أيار/مايو من وقف لإطلاق النار بصورة أحادية والإفراج عن السجناء السياسيين. ويحدونا الأمل في وفاء الحكومة بالتزاماتها واتخاذ ما يلزم من تدابير لبناء الثقة. ومن الأهمية بمكان أن يقدر المجلس تلك التطورات وأن يحث جميع الأطراف الأخرى على أن تحذو حذو الحكومة بوقف القتال فورا. ونود أيضا أن نشدد على أن الحالة الإنسانية العصيبة لا تزال تتطلب اهتمامنا العاجل. ويجب اتخاذ كل التدابير الممكنة لإنقاذ الأرواح والحيلولة دون حدوث مجاعة. ويجب على المجتمع الدولي تكثيف مساعداته في المجال الإنساني. وعلى جميع الأطراف في الميدان أيضا تيسير الوصول الآمن ومن دون عراقيل ومن

دون شروط من أي نوع، بحيث يمكن للجهات الفاعلة في المجال الإنساني الوصول إلى من يحتاجون إلى مساعدات منقذة للحياة.

ولكن لا يمكن أن يكون لكل ذلك، وقف إطلاق النار والجهود الرامية إلى تخفيف الحالة الإنسانية، مغزى دائم إلا إذا استطعنا أن نرى ضوءا في نهاية النفق فيما يتعلق بعملية السلام. وهي العملية التي ما زالت تتخبط في حالة من التناقضات والغموض، وهو ما يرجع بدرجة كبيرة إلى غياب التنسيق بين الأطراف التي تحاول مساعدة جنوب السودان على تحقيق السلام. وبطبيعة الحال، لا يعني ذلك بأي حال أن أطراف النزاع لا تتحمل الجانب الأكبر من المسؤولية عن ذلك.

فلا يمكن أن يسود السلام والأمن الدائمان في جنوب السودان إلا عن طريق الحوار والمصالحة الحقيقيين. ونعرب مجددا عن اقتناعنا بأن اتفاق السلام لعام ٢٠١٥ لا يزال إطارا هاما لإنهاء النزاع في جنوب السودان وأن تنفيذه الكامل، من خلال المزيد من الشمول والصفح والمصالحة، يمكن أن يسفر عن استعادة السلام والاستقرار في البلد. ويجب أن تلتزم الأطراف بتنفيذ اتفاقها بحسن نية وأن تقدم المصلحة الوطنية على كل الشواغل الأخرى.

وما زلنا نعتقد أن الحوار الوطني ينطوي على إمكانية حقيقية لتيسير إعادة تنشيط عملية السلام. وفي هذا الصدد، يمثّل بدء الحوار الوطني وتنصيب أعضاء اللجنة التوجيهية في ٢٢ أيار/مايو، بطبيعة الحال، خطوتين في الاتجاه الصحيح، ولكننا نريد أن نؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى الاضطلاع بتلك العملية بطريقة شاملة للجميع بغية تحقيق الهدف المنشود. وندعو جميع الأطراف إلى اغتنام الفرصة للمشاركة في الحوار بصورة بناءة وبحسن نية. ويجب أن يسهم مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل في إنجاح الحوار الوطني.

وربما نحن الآن في حالة أفضل نوعاً ما مما كنا قبل أشهر للمضي قدماً في عملية السلام. وتُبذل الجهود الإقليمية للسعي إلى إحياء عملية السلام في جنوب السودان، ونعتقد أن من المهم دعم تلك الجهود. وهناك، على وجه الخصوص، جهود واعدة يبذلها موسفيني رئيس أوغندا، والتي أشار إليها السيد شيرر عموماً وتستحق المتابعة والدعم الوثيق. ويعلم الرئيس موسيفيني أنه يحظى بالدعم الكامل من رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فضلاً عن الأعضاء الآخرين في تلك المنظمة الإقليمية.

ويهدف الجهد الكيني إلى دعم تلك المبادرة. ونتطلع إلى عقد مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية عندما يكون ذلك ملائماً ويُعتبر أنه يقدّم قيمة مضافة. ونرى أن أهم عنصر هو أن المنطقة لا تزال تتكلم بصوت واحد، حتى يتسنى للمجتمع الدولي، ولمجلس الأمن قبل كل شيء، أن يكون معها على نفس الموجة. ولا ضرر يفوق ذاك الذي لحق بعملية السلام من جراء الرسائل المتضاربة. فهي آفة أي جهود لصنع السلام.

ويسرنا في هذا الصدد أن الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية قد عملا دائماً على أن تكون جهودهما منسقة تنسيقاً تاماً. ونقوم الآن بتشجيع المشاركة الشخصية للرئيس الجديد للاتحاد الأفريقي، كما شهدنا من زيارته إلى جنوب السودان. ويصدق نفس القول على الأمين العام والمشاركة النشطة للممثل الخاص، السيد شيرر، والمبعوث الخاص نيكولاس هايسوم.

وتتطلب كل هذه الجهود زيادة التعاون وتنسيقا أوثق. وهذا هو السبب في أننا لا نزال نولي النهج الموحد للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية والأمم المتحدة قيمة لا غنى عنها في الجهود الرامية إلى ضمان تسوية سريعة وسلمية للنزاع في جنوب السودان. وفي هذا الصدد، لا يزال البيان الصحفي المشترك الصادر في ٢٩ كانون الثاني/يناير عن الاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية يمثل إطاراً مفيداً للتعاون بين هذه المنظمات الثلاث في جهودها المشتركة الرامية إلى إحياء عملية السلام في جنوب السودان – والتي يظل تنفيذها مفتاح معالجة مسألة جنوب السودان.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شيرر على إحاطته الإعلامية الهامة اليوم وعلى أعماله الممتازة.

إننا نجتمع بعد شهرين من التزام الرئيس كير مجدداً بوقف لإطلاق النار في جنوب السودان، وبعد شهرين من اعتماد مجلس الأمن لبيان رئاسي (S/PRST/2017/4) ذي خطوات واضحة جداً. وكان ينبغي لنا أن ننظر اليوم في شهرين من السلام، في شهرين من تقديم المعونة المنقذة للأرواح إلى من هم في حاجة إليها، في شهرين من حماية المدنيين على يد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وبدلاً من ذلك، نجتمع اليوم فيما الأزمة في جنوب السودان تنحدر إلى أعماق أبعد.

وكما سمعنا مرات كثيرة، فإن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان تزداد سوءاً، والاقتصاد آخذ في الانهيار، والقتال مستمر دون هوادة. ولم يعد الناس يفرّون بعشرات الآلاف، بل بمئات الآلاف. لقد لجأ أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ من جنوب السودان إلى أوغندا. ولا توحي هذه الأرقام بمدى شدّة الحالة فحسب بل أيضاً بكم تبدو تلك الوعود جوفاء لشعب جنوب السودان عندما قطعها الرئيس كير قبل شهرين. ونحن جميعاً نعرف ما يتعين أن يحدث – يجب على الرئيس كير أن يتخذ الخطوات التي طال انتظارها والتي وافق عليها في بيان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الصادر في آذار/مارس والتي طالبنا بها في بياننا الرئاسي. وهذا يعني منح إمكانية وصول مستمرة للمساعدات الإنسانية، والسماح بنشر قوة حماية إقليمية، وتمكين البعثة من الوفاء بولايتها، وإنهاء القتال قبل كل شيء – لا بالأقوال فحسب بل من خلال الإجراءات التي تجعل شعب جنوب السودان يشعر بالأمان في منازله وفي بلده.

يوم الاثنين، أعلن الرئيس كير مرة أخرى وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد وقال إنه وافق مرة أخرى على النظر في الإفراج عن السجناء السياسيين. ونحن نرحب بتلك البيانات، ولكن يقع العبء عليه الآن ليثبت أنها التزامات مجدية وليست مجرد أقوال لم تأتِ إلا في التوقيت المناسب مع بدء موسم الأمطار عندما يصبح القتال أصعب. وأشير مع الشك وليس الاستغراب إلى أن الهجمات التي تشنها الحكومة، يوم أعلن وقف إطلاق النار، قد تواصلت في ياي والهجمات التي تشنها الميليشيات ما زالت مستمرة. إننا بحاجة إلى أن نرى نهاية للعمليات الهجومية والاستجابات غير المتناسبة. ونحن بحاجة إلى أن نرى مشاركة حقيقية مع المعارضة والمجتمع المدني، ونحتاج بالتالي إلى الالتزام بوقف إطلاق النار من جانب الجماعات المعارضة أيضاً.

ويجب أن يبدأ الرئيس كير بسحب القوات من أنحاء البلد، وحلّ الميليشيات العرقية وكفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى من هم في حاجة ماسة لها. وللأسف، تجاهلت الحكومة مراراً طلب مجلس الأمن، مثلما تجاهلت مراراً طلبات الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية. وبدلاً من السماح بوصول المساعدة الإنسانية، عرّضت الحكومة للخطر الفئات الأضعف بحرمان من يواجهون المجاعة من المعونة في ولاية الوحدة. وبدلاً من أن يُسمح للبعثة بالوفاء بولايتها، واجهت استمرار المضايقة وما هو أسوأ، مع تهديد الجيش الشعبي لتحرير السودان بإطلاق النار على حفظة السلام إذا اقتربوا أكثر من ونكور في ولاية الوحدة. وهذه الخطوات ليست مصممة لتلهم الثقة بالتزامات الرئيس كير.

لقد طال انتظار إظهار حكومة جنوب السودان التزام حقيقي بالسلام والاستقرار، بما في ذلك من خلال التواصل مع

المعارضة. ونحن، بطبيعة الحال، ندعم الجهود السياسية الشاملة حقاً، ولكن علينا أن نتعلم من الماضي وألا نرتكب الخطأ نفسه بالاعتماد على وعد الحوار وحده. وسنحتاج أيضاً إلى مواصلة الضغط. وأعني بذلك أنه يجب علينا استخدام جميع الأدوات المتاحة لنا لتشجيع حكومة جنوب السودان على اتخاذ الخطوات المطلوبة ويجب على المعارضة أن تحذو حذوها. وعلينا أن نُبيّن أن هناك عواقب إذا لم تفعل ذلك. وقد جددنا في وقت سابق اليوم نظام الجزاءات الذي يمكّننا من القيام بذلك تحديداً. وينبغي أن نكون على استعداد لاستخدام هذا النظام لإرسال رسالة واضحة لمن لا يزال مُعرِضاً عن تحقيق السلام. وكما قلت في مناسبات عديدة في هذه القاعة، نحتاج أيضاً إلى تقييد تدفق الأسلحة إلى جنوب السودان.

ويتحمل المجلس مسؤولية بذل كل ما في وسعه لإحلال السلام في جنوب السودان. وهي مسؤولية لم نفِ بها بعد. ويجب علينا جميعاً في هذه القاعة وفي الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء المنطقة أن نضاعف جهودنا. فنحن مدينون بذلك لشعب جنوب السودان.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تتقدّم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد شيرر، على إحاطته الإعلامية.

وبفضل تضافر جهود جميع الأطراف في جنوب السودان والمجتمع الدولي، أحرزت عملية المصالحة السياسية في جنوب السودان بعض التقدم في الآونة الأخيرة. وأعلن الرئيس كير الانطلاق الرسمي للحوار الوطني ونفّذ وقف إطلاق النار من جانب واحد، وهي إجراءات ترحب الصين بها. وتظل الحالة العامة في جنوب السودان معقدة بقدر ما هي بسيطة، وهي لا تزال تواجه تحديات خطيرة في مجالات الأمن السياسي والتنمية الاقتصادية وضرورة معالجة المجاعة. وسيتطلب التصدي لتلك التحديات بذل جهود متسقة بين جميع الأطراف السودانية والمجتمع الدولي.

أولاً، من الأساسي العمل بنشاط على تعزيز حل سياسي في جنوب السودان. إن تحقيق السلام والاستقرار هو التطلع المشترك الذي تتشاطره جميع الأطراف في جنوب السودان. والتسوية السياسية هي الحل الوحيد الممكن لقضية جنوب السودان، والمفتاح هو تحقيق المصالحة بمعناها الحقيقي. ونأمل أن تستفيد جميع الأطراف السودانية الجنوبية من الفرصة التي يتيحها الحوار الوطني، وأن تتخلى عن عقلية الحل العسكري، وتعود إلى مسار التسوية السياسية، وتشجّع الحوار الوطني الشامل للجميع، وتجتذب المشاركة الواسعة والفعالة لجميع الأطراف، وتحلّ الخلافات، وتعزز الثقة المتبادلة وتحقق السلام والاستقرار والتنمية في جنوب السودان.

ثانيا، من الضروري تيسير الوساطة ودور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتقدر الصين جهود الوساطة النشطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم بقوة السيد موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، والسيد كوناري، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز قيادته وإرسال رسالة متسقة إلى العالم وإيجاد أوجه تآزر وحل مسألة جنوب السودان.

ثالثا، يجب أن نركز على المسائل الأساسية المتصلة بالنزاع. إن التنمية عامل هام في ضمان السلام والتخلف هو السبب الأساسي للحالة في جنوب السودان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد بنشاط جنوب السودان من خلال زيادة التنمية والمساهمات المتصلة بالزراعة والهياكل الأساسية والموارد الطبيعية؛ وتقديم الدعم لجنوب السودان في تطوير اقتصاده؛ وتحسين سبل العيش كي يستفيد شعب جنوب السودان من ثمار السلام.

رابعا، من الضروري تعزيز بناء قدرات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ونأمل في تعزيز الأمانة العامة والبعثة لاتصالاتهما مع حكومة جنوب السودان وتحسين قدرة البعثة على أداء مهامها وفعالية عملياتها وتعزيز قدرتها على التعامل مع الحالات المعقدة، مع اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز أمن وسلامة أفراد حفظ السلام. وينبغي لحكومة جنوب السودان أن تواصل العمل بنشاط في تنفيذ البيان المشترك مع مجلس الأمن وقراراته ذات الصلة وأن تدعم البعثة في الاضطلاع بمهامها وأن تعالج على نحو سليم المشاكل ذات الصلة بالتعاون، وتحلها.

ما فتئت الحكومة الصينية تدعم عملية السلام في جنوب السودان وتقدم المساعدة قدر الإمكان إلى جنوب السودان في جهوده لبناء البلد. وحتى الآن، أرسلنا ما يزيد على ٠٠٠ ١ من حفظة السلام للانضمام إلى البعثة. ومنذ وقت غير بعيد، واستجابة لنداء الأمم المتحدة، قدمت الحكومة الصينية مساعدة قيمتها ٥ ملايين دولار من خلال برنامج الأغذية العالمي، وقدمت أيضا، عبر القنوات الثنائية، ٧٥٠ ٨ طنا من الأغذية لمساعدة جنوب السودان في التصدي للمجاعة. ولا تزال الصين على استعداد لمواصلة القيام بدور بناء في مساعدة جنوب السودان على تحقيق السلام والاستقرار الدائمين والتنمية المستدامة.

السيد أبو العطا (مصر): أتوجه بالشكر إلى السيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الوافية للمجلس وعلى جهوده في قيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان خلال الفترة الماضية في ظروف نعلم جميعا مدى صعوبتها.

لن يستطرد وفد مصر في استعراض تدهور الوضع الأمني والإنساني في جنوب السودان وقلقنا الشديد حيال المعاناة المستمرة للمدنيين الذين يتحملون وحدهم تكلفة وتداعيات النزاع. فما يتوقعه المدنيون من مجلس الأمن يتجاوز بيانات الإدانة والشجب. ومن ثم، نود التأكيد على النقاط التالية:

أولا، إننا نتطلع إلى قيام المبعوثين الدوليين المعنيين بالأزمة في جنوب السودان بجهود مكثفة في التواصل مع الحكومة والمعارضة والأطراف الإقليمية الفاعلة من أجل صياغة خطة عمل تنفيذية محددة بجدول زمني للتوصل إلى وقف الأعمال العدائية وإحياء اتفاق السلام. فالمزيد من التأخر في تحقيق ذلك سيزيد من تعقيد الأزمة وتدهور الأوضاع على الأرض. فتعثر المسار السياسي يتيح لطرفي النزاع الحجة اللازمة لمواصلة القتال دون مرجعية سياسية وقانونية.

ثانيا، يُحتم الوضع السياسي واستحقاقات اتفاق السلام توحيد جميع قوى المعارضة من خلال جبهة سياسية موحدة، تنبذ العنف لتكون شريكا سياسيا جادا يعبر عن جميع الأطياف دون انحيازات قبلية ضيقة ويمارس المعارضة السياسية السلمية بمفهومها الحديث.

ثالثا، تتطلع مصر إلى أن يشكل إعلان الرئيس سلفاكير أمس وقف إطلاق النار وتدشين عملية الحوار الوطني في جوبا بداية حقيقية لتجاوز الأزمة السياسية الحالية، وأن تُعتبر عملية الحوار منصة حقيقية للمكاشفة والتغلب على الاختلافات السياسية الضيقة، وأن تشكل بداية لتجديد الالتزام بتنفيذ اتفاق السلام بكامل محاوره. ونتطلع في هذا الصدد إلى شمول عملية الحوار لجميع أطياف المعارضة والشباب والمرأة.

رابعا، بالتوازي مع جهود إحياء المسار السياسي، هناك ضرورة لدعم جهود المصالحة الوطنية على المستوى المحلي وعلى مستوى القواعد الشعبية لمعالجة آثار الحرب ولضمان تحقيق استدامة السلام. ومن ثم، نؤكد أهمية تعزيز الجهود التي تقوم بها عدد من منظمات المجتمع المدني في هذا الشأن.

خامسا، تتطلع مصر إلى أن تشكل الخطوات التي تم اتخاذها مؤخرا نحو إعادة هيكلة الجيش الشعبي لتحرير السودان خطوة في الاتجاه الصحيح نحو بناء جيش وطني محترف وقادر على حماية جميع أبناء جنوب السودان بغض النظر عن انتماءاتهم

السياسية أو القبلية، ويخضع لحكم القانون والمساءلة الوطنية. وتقع على مجلس الأمن مسؤولية تجنب انهيار مكونات الدولة في جنوب السودان والحفاظ عليها وتعزيزها مستقبلا. إن المجلس يدرك تماما، من خلال تناوله لنزاعات أخرى، أن الفراغ الذي يخلفه ذلك الانهيار لن يملأه سوى الفوضى.

سادسا وأخيرا، هناك ضرورة عاجلة والتزام قانوني وأخلاقي وإنساني على أطراف النزاع لإنهاء كافة أشكال العنف والالتزام بالقانون الدولي والمبادئ الدولية ذات الصلة، وتحمل مسؤولياتهم تجاه المدنيين وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني.

ختاما، نعيد تأكيد دعم مصر لجهود البعثة والسيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام، في جهوده نحو إحلال السلام في جنوب السودان.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يسر اليابان أن مجلس الأمن قد اتخذ بالإجماع القرار ٢٣٥٣ (٢٠١٧). وأود أن أشكر السيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، وكذلك على مشاركته وجهوده النشطة من أجل إحلال السلام والاستقرار في جنوب السودان.

ومن المؤسف أنه يجب على اليابان مرة أخرى أن تعرب عن بالغ قلقها إزاء الحالة في جنوب السودان. فلا يزال العديد من الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، يعانون من استمرار العنف في جميع أنحاء البلد، على الرغم من الدعوات القوية من جانب المجلس والمنطقة والمجتمع الدولي إلى وقف الأعمال العدائية فورا. وعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل، شُرد عشرات الآلاف من الأشخاص في ولاية أعالي النيل بسبب القتال والهجوم الذي شنته الحكومة على الضفة الغربية لنهر النيل.

حوالي ثلث مجموع السكان مشردين داخليا الآن أو يعيشون كلاجئين في البلدان المجاورة، في حين أن ثلثي السكان في حاجة إلى الأغذية وغيرها من المساعدات الإنسانية.

وتشعر اليابان بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية، وتكرر دعوتها الطرفين إلى وقف الأعمال العدائية فورا وأن يضطلع الرئيس كير وحكومة جنوب السودان على نحو كامل بمسؤولياتها الرئيسية عن حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان ببدء عملية الحوار الوطني، وكذلك بإعلان الرئيس كير مؤخرا وقف إطلاق النار من جانب واحد. ويجب احترام وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد ونحث قوات المعارضة على أن تحذو نفس الحذو. ولن يكون الحوار الوطني مثمرا إلا إذا كان شاملا حقا، الأمر الذي يتطلب أن تستمع اللجنة التوجيهية بحياد إلى جميع الأطراف.

وتقدر اليابان مشاركة الرئيس كوناري، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لجنوب السودان، بالتشاور مع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتطلب إليه بذل المزيد من الجهود في هذه المرحلة الحرجة.

في الأسبوع الماضي، أرسلت اليابان السفير يوشيفومي أوكامورا إلى جنوب السودان، وهو زميل سابق مقره في طوكيو، مكلف بالعمل على الشؤون الأفريقية. وقد دعا الرئيس كير والزعماء الآخرين إلى الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بوقف الأعمال العدائية، وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، ونشر قوة الحماية الإقليمية وبدء الحوار الوطني على نحو سريع وسلس. واجتمع أيضا مع قادة بلدان أفريقية، بما في ذلك الرئيس موسيفيني، رئيس أوغندا، والرئيس كوندي، رئيس غينيا، ورئيس الاتحاد الأفريقي في دورته الحالية، ووزير خارجية إثيوبيا وركنيه غيبيهو لتشجيعهم على مواصلة الانخراط.

وترحب اليابان باجتماعات الأمين العام مؤخرا مع القادة الإقليميين المعنيين على هامش مؤتمر لندن المعني بالصومال. يضطلع القادة والمنظمات الإقليمية بدور حاسم في تحسين الحالة المزرية وتنشيط العملية السياسية. ونحن نشجعهم على مواصلة العمل مع الأمين العام بشأن أوراق الضغط على قيادة جنوب السودان.

أخيرا، وفي خضم هذه التحديات، وصلت أخيرا الدفعة الأولى من قوة الحماية الإقليمية إلى جنوب السودان في نيسان/أبريل، بعد أن أذن بها مجلس الأمن بثمانية أشهر. يجب استكمال نشر قوة الحماية الإقليمية بالكامل على نحو سريع حتى تتمكن من تنفيذ المهام الموكلة إليها. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تحسن الحالة على أرض الواقع، ليس في جوبا وحدها بل وفي جميع أنحاء البلد. ونحث حكومة جنوب السودان والبلدان المساهمة بقوات على مواصلة التعاون لتحقيق تلك الغاية.

وفي هذا الصدد، تدين اليابان بشدة الهجمات على قاعدة مؤقتة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في لير في ٣ أيار/مايو. على جميع الأطراف أن تتعاون تعاونا كاملا مع البعثة، بما في ذلك من خلال احترام القرارات ذات الصلة واتفاق مركز القوات بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية جنوب السودان بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، السيد ديفيد شيرر، على معلوماته المستكملة بشأن الحالة في جنوب السودان.

لقد قام مجلس الأمن للتو بالإجماع بتمديد نظام الجزاءات لفترة عام آخر، ونواصل النظر إلى السياق الحالي باعتباره سلبيا بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والأزمة الإنسانية المستمرة واستمرار خطاب الكراهية على أساس عرقي. هناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الإيطالية في البلد. ومن خلالها، فإننا نتابع بقلق محنة الشعب. وعلى الرغم من الحالة المأساوية التي لا يبدو لها نهاية في الأفق، أود أن أتناول ثلاث عمليات جارية حاليا تظهر بعض الإمكانات ومحاولة إيجاد العناصر البناءة فيها.

أولا، أود أن أتكلم عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الحماية الإقليمية. إن الموقف الحازم للبعثة يمكنها من الرد بسرعة في الميدان. بيد أنها لا تردع الأطراف المتنازعة عن تخويف دورياتها وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية، في انتهاك لاتفاق مركز القوات بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية جنوب السودان بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتبين البيانات التي جمعت في نيسان/أبريل بشأن الحوادث فيما يخص وصول المساعدات الإنسانية تظهر حالة لا تحتمل. ومن الأهمية بمكان أن يتم نشر قوة الحماية الإقليمية في جوبا دون مزيد من التأخير لتمكين البعثة من العمل بمزيد من الفعالية في أجزاء أخرى من البلد. وصول الوحدة الأولى في الأيام الأخيرة خطوة إيجابية في هذا الاتجاه. ونطلب إلى جوبا التعاون بمسؤولية مع الأمم المتحدة لكي تتمكن من نشر قوة الحماية الإقليمية بالكامل في أقصر مدة.

ثانيا، أنتقل إلى وقف إطلاق النار والحوار الوطني. قبل يومين، بدأ الحوار الوطني في جوبا، وعلى سبيل المتابعة لبيان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ٢٥ آذار/مارس، أعلن الرئيس كير وقف إطلاق النار من جانب واحد. ومن حيث المبدأ، يمثل الحدثان تقدما كبيرا ولكن الظروف تقودنا إلى الاعتقاد بأن الاحتمالات ليست واعدة. ولكي يكلل الحوار الوطني بالنجاح، يجب أن يكون شاملا حقا وتمثيلا على نحو كامل لجميع الجماعات المعارضة والمجتمع المدني على المستوى المجتمعي والوطني. ولا تزال العملية تفتقر إلى تلك الشروط. وإلى تشارك الجماعات المعارضة مشاركة تامة في العملية،

فإنها لن تتخلى عن الحرب، كما أعلنت بشكل مشترك قبل بضعة أيام.

والأهم، تحتاج عملية إلى وقف لإطلاق النار لكي تزدهر. هذا هو الشرط المسبق الرئيسي للحوار الوطني. ويواصل المجلس حث الجانبين على تعليق الأعمال العدائية فورا وبفعالية. غير أن الاشتباكات استمرت، بينما جرى الإعلان عن وقف إطلاق النار.. أعلنت الحكومة وقف إطلاق النار من جانب واحد لكن جهودها لن تحظى بالتقدير إلا إن اقترنت كلماتها بالإجراءات في احتواء الجيش الشعبي لتحرير السودان على أرض الواقع.

ثالثا، فيما يتعلق بالوساطة الدولية والإقليمية، نحن دعم الوساطة المشترك للرئيس كوناري والرئيس موغاي والمبعوث الخاص هايسوم والممثل الخاص شيرر، ونثني على جهودهم. ويحدونا الأمل في أن يتسنى الانتهاء قريبا من خطة عمل لتنسيق الخطوات والجدول الزمني للوساطة. وما زلنا نعتقد أن الجهات المعنية الإقليمية، وبخاصة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، هي الأقدر على كسر دورة التدمير الذاتي في جنوب السودان. ويمكنها أن تفعل المزيد من أجل السلام في جنوب السودان. ونرحب بالمبادرة التي أطلقتها أوغندا وكينيا في الأيام الأخيرة. يسلم ما قاما به من عمل بتأثير الأزمة في جنوب السودان المزعزع للاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، بدءا باستمرار تدفق اللاجئين. ونتطلع إلى مؤتمر كمبالا المقبل في ٢٢ حزيران/يونيه بشأن تلك المسألة ونثق في أن رؤساء الدول والحكومات، في مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الاستثنائية في حزيران/يونيه، سوف يحرزون تقدما ملموسا في إيجاد أرضية مشتركة ووحدة في النهج إزاء الأزمة.

في الشهر الماضي، دأبنا على الإشارة إلى أن الوقت ينفد لاحتواء المأساة. الأمر متروك للحكومة وجماعات المعارضة في جنوب السودان، أولا وقبل كل شيء، للمساعدة في تحسين الحالة قبل أن ينفد الوقت. ولذلك، نذكرهم بأن حل الأزمة يجب أن يكون سياسيا وأن جميع الحلول السياسية تتطلب إرادة للتوصل لحلول توفيقية. وإلا سيتعين على المجلس أن ينظر في خيارات أخرى للحفاظ على السلام والأمن في المنطقة.

السيد فرناندیس ریفویو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون لجلسة اليوم. ومن الأهمية بمكان أن يتلقى مجلس الأمن معلومات مستكملة عن التطورات في النزاع في جنوب السودان. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد ديفيد شيرر على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في البلد وعلى عمله الممتاز على رأس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ويساورنا بالغ القلق إزاء ارتفاع مستويات انعدام الأمن والأزمة الاقتصادية والإنسانية التي تمس جزءا كبيرا من سكان جنوب السودان.

وللأسف، لم يحدث أي تحسن في الحالة منذ العام الماضي. ونؤكد من جديد أنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. ومن الضروري أن نضاعف جهودنا لتنشيط العملية السياسية والدعوة إلى الحوار البناء بين الطرفين بغية إيجاد حل، أولا وقبل كل شيء، وجعل من الممكن نزع فتيل التوتر ووضع حد للمواجهات المسلحة. وفي هذا الصدد، نحيي المبادرات التي تسهم في تحقيق هذا الهدف، مثل إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد من قبل الرئيس سلفا كير يوم الإثنين ٢٢ أيار/مايو عندما اعتمد أعضاء اللجنة التوجيهية للحوار الوطني موقفهم. وهذا الحدث يمكن أن يدل على الخروج من النزاع، شريطة توفر صلح حقيقي من جانب كل من الحكومة والمعارضة.

ترحب بوليفيا بالمساعي الحميدة التي يبذلها الرئيس يويري موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، الذي كان حاضرا في الاجتماع المذكور يوم الإثنين الماضي. وفي تلك المناسبة، أشار

إلى العديد من النقاط التي أود أن أسلط الضوء عليها اليوم. أولا، تكلم بشكل مناسب جدا بشأن خطر إغفال المصالح المشتركة للشعب ودعا إلى وحدة شعب جنوب السودان. ثانيا، تكلم أيضا عن الاحترام الذي يكنه شعب جنوب السودان للجيش الشعبي لتحرير السودان، والحاجة إلى تنشيط تلك الحركة، قائلا بأن استخدام القوة ينبغي أن يكون الملاذ الأخير. وفي هذا السياق، ينبغي ألا يفقد الجيش الشعبي لتحرير السودان ثقة الناس الذين يفترض أنه يحميهم.

وكما قلنا مرات عديدة، تعتقد بوليفيا أن دعم المنظمات الإقليمية أمر أساسي من أجل التوصل إلى حل للنزاع. إنهم هم مَن ينبغي أن يقودوا العمليات. إن البلدان المجاورة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والرئيس السابق موغاي وكوناري، كلهم يعملون على إيجاد مخرج من الأزمة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى اتخاذ إجراءات منسقة ووضع استراتيجية من شأنها أن تمكننا من التعامل مع المسألة بطريقة شاملة وموحدة.

ونرى أن النقاط الثلاث التي اقترحها الأمين العام أنطونيو غوتيريش لحل النزاع في جنوب السودان – وقف الأعمال العدائية، واستئناف عملية السلام من خلال الحوار الشامل للجميع، والوصول غير المقيد للمساعدات الإنسانية – توفر التركيز اللازم للتعامل مع المسألة. والتزام واستعداد الحكومة والمعارضة أمران أساسيان لضمان إنشاء عملية سياسية حقيقية. وينبغي لجنوب السودان أن يتخذ تلك الخطوة الأولى، مما يمكن من تحقيق المصالحة. وينبغي للحوار الوطني أن يتيح المجال لمشاركة واسعة النطاق من جميع الأطراف المعنية من أجل تحديد المشاكل الرئيسية التي تؤثر على جنوب السودان، والتوصل إلى سلام دائم.

ونحن بالمثل نعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة الإنسانية في جنوب السودان. ويجد الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين في الأشهر الأخيرة أنفسهم يعيشون في ظروف غير مقبولة. وهناك نقص في الخدمات الأساسية، والنساء والأطفال هم المتضررون أساسا. ونحن نحيي جهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على الرامية إلى تلبية تلك الاحتياجات، ولا سيما الجهود الرامية إلى توفير مياه الشرب المأمونة للمشردين داخليا في مختلف المناطق. وفي هذا السياق ندعو الحكومة إلى التعاون مع العاملين في المجال الإنساني والبعثة وتيسير عملهم.

إن حالة انعدام الأمن وتصاعد العنف في عدة مناطق من البلد هما أيضا مصدر قلق كبير. فقد أديا إلى تدهور الحالة الإنسانية وجعلا من الصعب تقديم المساعدة إلى المتضررين. والتقيد بوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية أمران ضروريان.

ونحن على ثقة بأن قوة الحماية الإقليمية ستسهم في تخفيض التوترات وحماية المدنيين المحاصرين بين القوات المتعادية. ونحيي التقدم الذي يتم إحرازه من حيث نشر تلك القوة، ونحث على التعاون ومنح الحكومة الإذن كي تتمكن القوة من الوفاء بولايتها بأسرع ما يمكن.

وأخيرا، نود أن نشجع البعثة على مواصلة عملها. ونحن نعلق أهمية كبيرة على التدابير التي تتخذها لزيادة فعالية عملها. ونعلم مدى تعقيد الحالة التي يواجهونها يوميا. ونعرب عن تأييدنا وامتناننا لهم على العمل الذي يقومون به.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة، وكذلك الممثل الخاص للأمين العام، السيد شيرر، على التحليلات التي قدمها لنا.

وكما أشار السيد شيرر، فإن جنوب السودان يمر في منعطف حرج، حيث وللأسف يهدد الأمل في تحسين الحالة عدد من الأخطار وأوجه قصور كبيرة في ثلاثة مجالات.

أولا، فيما يتعلق بالأمن، ينبغي لقدوم موسم الأمطار أن يخفض تلقائيا مستوى القتال، كما سيوقف المروحيات والمعدات الثقيلة. ومع ذلك، لا نستطيع القول بأن الحالة ستتحسن. وخلال السنوات الثلاث الماضية من النزاع، شهدنا أن موسم الأمطار لا يؤدي إلا إلى تجميد الحالة، مع بدء تزايد القتال حالما يعود الموسم الجاف. ويجب أن نتذكر أن اندلاع العنف بجوبا في العام الماضي وقع في تموز/يوليه. ولذلك نحن لسنا بمنأى عن العنف أو الأزمات الجديدة في الأشهر المقبلة. علاوة على ذلك، وفي السنوات الأخيرة لم تتوقف الأطراف التسلح خلال موسم الأمطار. وهذا مستمر في جنوب السودان. ويجب أن نتصرف لمنع هذه الأعمال، التي لا تعمل سوى على تغذية النزاع. وفرض حظر على الأسلحة سيساعد في هذا الصدد.

أما المسألة الثانية فهي الحالة الإنسانية والصعوبات التي يواجهها السكان المدنيون. ويشهد جنوب السودان كارثة إنسانية واسعة النطاق تتزايد كل يوم. وفي الأسابيع الأخيرة، على سبيل المثال، استمر القتال في ترك تأثير لا يطاق على المدنيين. وقد شهدنا ذلك بشكل خاص في ولاية أعالي النيل. وكان على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مواجهة العديد من التحديات في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة إلى العديد من المشردين، ونود أن نثني على جهودها في هذا الصدد، وكذلك جميع العاملين في المجال الإنساني في جنوب السودان.

إن انتشار وباء الكوليرا، الذي أبرزه السيد شيرر، هو خطر حقيقي، بينما المجاعة، أو خطر المجاعة، لا يزال يؤرق بعض مناطق البلد.

وفي هذا السياق، يظل وقف الأعمال العدائية وتيسير وصول المساعدات الإنسانية أولويتين، بما في ذلك خلال موسم الأمطار. ويجب أن تلتزم الأطراف التزاما غير مشروط بتلك النقاط، ويجب أن تكون البعثة قادرة تماما على تنفيذ ولايتها في حماية المدنيين. وبعد أكثر من تسعة أشهر على أنشاء قوة الحماية الإقليمية، بدأت أخيرا بالانتشار، وتواجه العديد من العقبات التي وُضعت في طريقها. فهي يمكنها أن تسهم في تحسين حماية المدنيين. ويجب أن تسمح السلطات في جنوب السودان بالنشر الكامل للقوة، وبدون عوائق.

ثالثا وأخيرا، تمر العملية السياسية أيضا في منعطف حرج. وعلى الرغم من أن تنفيذ اتفاق السلام لا يزال في حالة جمود، فبوسع فتح الحوار الوطني بعث الأمل لدى مختلف مكونات المجتمع جنوب السودان بأنه سيتمكن في نهاية المطاف من معالجة العديد من مشاكل البلد. ولتحقيق ذلك، يجب إجراء الحوار الوطني بطريقة شفافة ونزيهة ومستقلة. ولكي يحقق الحوار الأهداف الموضوعة له، من الضروري أيضا أن يكون هذا الحوار جامعا تماما، بما في ذلك مراعاة جميع الحساسيات السياسية، فضلا عن المجتمع المدني. وهذه الأطراف ينبغي أن تكون قادرة على الحفاظ على الحوار غير المقيد والخالي من الخوف، مع احترام الحريات المدنية. والأمر التوجيهي من الرئيس كير إلى الأجهزة الأمنية بوقف مضايقة المعارضين أمر مشجع. ونأمل أن يتم تنفيذه تنفيذا كاملا.

وتظل تعبئة المجتمع الدولي أمرا ضروريا الجهود الرامية إلى مواكبة العملية السياسية وتشجيعها وتيسيرها بغية تحقيق تقدم في تنفيذ اتفاق عام ٢٠١٥ بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. ويمثل حضور الرئيس موسيفيني في جوبا في الآونة الأخيرة علامة هامة على التعبئة الإقليمية. ونأمل أن يساعد على إقناع الجهات الفاعلة من جنوب السودان بالمضي قدما على طريق السلام. ويجب أن تظل الهيئة الحكومية الدولية

المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الثنائيون ومتعددو الأطراف في جنوب السودان معبئين تماما، وأن يبقى التنسيق كاملا بينهم بغية دفع العملية قدما. وهذا أمر ضروري.

وفي هذا الصدد، نرحب بجهود كل من الممثل الخاص، والمبعوث الخاص للأمين العام، السيد هايسوم، الرامية إلى كفالة أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد. ولا بد للمجلس، من جانبه، أن يواصل تذكير الجهات الفاعلة في جنوب السودان، بوجوب أن تُحرز التقدم اللازم لإخراج بلدهم من النزاع.

يجب أن نذكرها بتوقعاتنا، ونحث الأطراف على العمل، وننظر عند الاقتضاء في فرض جزاءات على المفسدين لعملية السلام. وهنا نرحب بقرار تجديد نظام الجزاءات لمدة عام الذي اتخذناه بالإجماع هذا الصباح.

ونظرا للتحديات الراهنة، يجب على المجلس أن يراقب عن كثب الحالة في جنوب السودان. ويجب أن يكفل اتخاذ الإجراءات المتوقعة من أصحاب المصلحة في جنوب السودان، على النحو المبين في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٥ آذار/مارس.

إن الأشهر القادمة يمكن أن تكون فرصة لاتخاذ خطوات واسعة النطاق صوب السلام، وإلا ستتكرر عند فشلنا تجربة السنوات الماضية وستستأنف أعمال العنف.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد شيرر، على المعلومات التي قدمها بشأن الحالة في جنوب السودان. ونشيد بزملائنا في الأمانة العامة، الذين قدّموا مرة أخرى تقييما متوازنا في تقريرهم الشهري عن الحالة.

وننوه بنشر الفريق المتقدم لقوة الحماية الإقليمية الذي بدأ في أيار/مايو. ونفهم أنه يجري تعديل الجدول الزمني العام لعملية النشر، ولكن هذا ليس خطأ جنوب السودان. لقد ظلت جوبا تنتج نهجا بناء بشأن مسألة قوة الحماية الإقليمية، على نحو ما يدل قرار الحكومة بتوفير قطع أراض لنشر القوة. وندعو الأمانة العامة إلى مواصلة الحوار مع جوبا بغية حل جميع المسائل المعلقة فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بما في ذلك إنشاء آليات للحل السريع لمسائل التأشيرات وتحديد الترتيبات لنشر قوة الحماية الإقليمية مع التمسك بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

وإننا نتشاطر شواغل زملائنا إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في البلد، وننوه بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحسينها. ونناشد جميع الأطراف في جنوب السودان كفالة الظروف المواتية لتقديم المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، ونرحب بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لتوفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق انعدام الأمن الغذائي.

وسنكون مقصرين إن لم ننوّه بالمساعدة التي قدمتها البلدان المجاورة إلى جنوب السودان، ولا سيما السودان، الذي فتح نقاط العبور الحدودية، وأوغندا التي استضافت عددا كبيرا من اللاجئين من جنوب السودان. ونود أيضا أن نشدد على أن الأسباب الجذرية للمجاعة في عدد من المقاطعات في جنوب السودان ليست فقط من فعل الإنسان. ففي بعض المناطق، مثل في البلدين المجاورين الصومال وكينيا، انتشرت المجاعة جراء سوء الأحوال الجوية. وقد تكلم ممثلو المنظمات الإنسانية الدولية بشأن هذه المسألة كذلك.

ونتشاطر الرأي بأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في جنوب السودان إلا بضمان وقف كامل للأعمال العدائية وإطلاق عملية سياسية شاملة. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان السيد سلفاكير، في إطار تنفيذ اتفاق السلام، إجراء حوار على الصعيد الوطني. ورحبنا أيضا بأداء أعضاء اللجنة التنفيذية لليمين مؤخرا. ويحدونا الأمل في أن تتخذ الحكومة والمعارضة تدابير لجعل هذه العملية أكثر شمولا.

ونرحب بإعلان سلفا كير وقف الأعمال العدائية. ونأمل في تنفيذ هذا القرار وندعو المعارضة إلى اتخاذ تدابير مماثلة. وننوه بالجهود الشخصية التي بذلها الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، لإيجاد حل في جنوب السودان. وندعم مبادرة التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الرامية إلى ضمان السلام وتحقيق الاستقرار والأمن في جنوب السودان. ونأمل في أن يتشكل هذا التعاون في المستقبل القريب على أرض الواقع.

ومن المشجع أن نلاحظ بذل الجهات الفاعلة الإقليمية المزيد من الجهود الفعالة والمنسقة من أجل تحقيق التسوية في جنوب السودان. ونأمل في أن يواصل الفريق العامل التابع للبعثة المعني بخطاب الكراهية العمل بفعالية. ونود أن نذكر زملاءنا بالأحكام ذات الصلة من القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦) بشأن ضرورة منع انتشار هذا التحريض على أراضيهم من خلال استخدام الشبكات الاجتماعية.

ونظرا للحالة العامة في البلد، فإن الوفد الروسي قد أيد اليوم اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٥٣ (٢٠١٧) الذي يمدد نظام الجزاءات المفروضة على جنوب السودان. إن موقفنا إزاء تشديد تدابير الجزاءات لم يتغير. لن يتحقق السلام الصلب في جنوب السودان بفرض مجلس الأمن لحظر الأسلحة، بل بإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي فضلا عن تدابير محددة لنزع سلاح المدنيين وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم. ونعتقد أيضا أن هناك حاجة إلى مراعاة آراء القادة الإقليميين بما يكفل ألا تكون المناقشات بشأن فرض قيود إضافية على جوبا مفاجئة.

وفي ضوء ما تقدم، نوجه الانتباه إلى ازدواجية نهج بعض الزملاء الذين يجهرون بالدعوة في هذه القاعة إلى حظر توريد الأسلحة، ولكن خارجها يمارسون الضغوط على الخبراء المستقلين للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان الذين يقومون بالتحقيق في إمكانية مشاركتهم في تقديم الأسلحة إلى جنوب السودان.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة أوروغواي على توجيه الانتباه إلى الأزمة المتفاقمة في جنوب السودان، وأعرب عن تقديري للممثل الخاص للأمين العام شيرر على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ترى كازاخستان أنه ينبغي للأوضاع الإنسانية والأمنية المتدهورة بسرعة فضلا عن زيادة عدد الأشخاص المشردين داخليا أن تدفعنا إلى اتخاذ إجراءات فورية على مختلف الجبهات: السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية.

نشعر بالجزع إزاء الزيادة في عدد الحوادث الإنسانية، وهو العدد الأعلى المسجل في شهر واحد في ٢٠١٧. يجب على الحكومة وجميع الجهات الفاعلة من غير الدول، نظرا لخطورة انعدام الأمن الغذائي، ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، لا سيما إلى المواقع المتأثرة بالمجاعة.

ونشهد أيضا مستويات غير مسبوقة من العنف ضد العاملين في مجال تقديم المعونات، مع ارتفاع مخيف في عدد القتلى، مما يجعل جنوب السودان واحدة من أكثر بلدان العالم خطورة. ونحث الحكومة وجميع الجهات الفاعلة من غير الدول على ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني وتقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة.

وكازاخستان تشعر بالجزع لأن البعثة تواجه عقبات بيروقراطية تعترض عملياتها وحرية تنقلها. ولكي تكون أي بعثة لحفظ السلام فعالة يجب أن يمتثل بلدها المضيف للالتزامات المنصوص عليها في اتفاق مركز القوات. ونرحب بالنشر الأولي لقوة الحماية الإقليمية، كما شهدناه في إنشاء وحدة الطائرات العمودية التكتيكية وسرية الهندسة والسرية عالية التأهب. وفي الوقت نفسه، نحث على منح الإعفاءات

الضريبية النهائية لمعدات القوات الرواندية، مع استكمال المسائل الإجرائية الأخرى المتبقية.

يتمثل موقف كازاخستان في أنه لا يوجد حل عسكري لأي نزاع، بما في ذلك النزاع في جنوب السودان. ولا يمكن تحقيق المصالحة الحقيقية إلا من خلال الحوار الشامل والشفاف، فضلا عن تنفيذ اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، ترحب كازاخستان بإعلان وقف إطلاق النار الأحادي الجانب من قِبل الرئيس سلفا كير، وكذلك وعده بالإفراج عن السجناء السياسيين. وبالرغم من تصاعد حدة التوترات، نحتاج إلى المطالبة بوقف الأعمال العدائية من جانب جميع أطراف النزاع وإدخال إصلاحات على قطاع الأمن في الجيش الشعبي لتحرير السودان وإنفاذ القانون والنظم القضائية والإصلاحية. وهذا أمر ضروري لضمان سيادة القانون ووضع حد لكافة أشكال الإفلات من العقاب.

ويجب أن تكون مشاركة المرأة والشباب عنصرا هاما لمنع النزاعات وعمليات تسويتها، إلى جانب عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اليقظة ومنع تدفق الأسلحة غير المشروعة أمر أساسي لإنهاء النزاعات المسلحة.

أود أن أقول في الختام إن كازاخستان تقدم دعمها الكامل للجهود المتضافرة التي تبذلها الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في السعي إلى الحوار الوطني في جنوب السودان.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الزملاء الآخرين في شكر الممثل الخاص ديفيد شيرر على إحاطته الإعلامية الثاقبة.

أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط: الحالة الأمنية، والعملية السياسية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

أولا، تدين أوكرانيا بقوة العنف في جنوب السودان، الذي لا يزال يؤدي إلى سقوط ضحايا من المدنيين والتشريد الجماعي والنقص الحاد في الأغذية. ومما يثير الجزع أن هذا العنف يبرز المستوى المروع للإفلات من العقاب، إذ يظل مرتكبو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عموما بلا عقاب.

ولقد أحطنا علما بوقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس سلفا كير من جانب واحد يوم الاثنين الماضي. والمهم أن يترجم هذا الإعلان إلى أفعال ملموسة، مما يتطلب كفالة أن ينفّذ الموجودون على الأرض تعليمات السلطات العليا، وأن تكون هناك آلية لتعريض الذين يخرقون وقف إطلاق النار للمساءلة. وغني عن البيان أن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه إلاّ عن طريق التزام حقيقي من جانب الطرفين. وفي هذا السياق، نحث المعارضة في الحركة الشعبية لتحرير السودان على وقف الأعمال القتالية والانضمام إلى وقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس كير. وأي تأخير في القيام بذلك لن يؤدي سوى إلى المزيد من معاناة شعب جنوب السودان.

ثانيا، نحن لا نزال نعتقد أن الحوار السياسي الشامل هو السبيل الوحيد لتسوية النزاع في جنوب السودان. وفي هذا الصدد، نتطلع بتفاؤل حذر إلى لجنة الحوار الوطني التي بدأت أعمالها في وقت سابق من هذا الأسبوع. ومن الأهمية بمكان كفالة أن تكون جميع المجموعات الرئيسية من جنوب السودان ممثلة في هذه اللجنة، وإلاّ سيكون من المستحيل تحقيق عملية سياسية شاملة تهدف إلى مداواة جراح الحرب، وتمهد الطريق أمام تحقيق السلام والاستقرار اللذين طال انتظارهما. ويرحب وفدي بالمشاركة النشطة للجهات الفاعلة الإقليمية في تعزيز السلام في جنوب السودان. والمهم أن تبقى جميع المبادرات الإقليمية وكذلك مبادرات المجتمع الدولي بنطاقه الأوسع منسقة ومتزامنة.

ونقطتي الثالثة والأخيرة هي عن بعثة الأمم المتحدة. يؤسفنا أنه بسبب عدد من العقبات، لا تزال قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها محدودة للغاية. فيجب أن تتوفر للبعثة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني إمكانية الوصول دون عراقيل إلى المناطق المتضررة، بغية التمكن من مساعدة المحتاجين، ولا سيما في المناطق المتضررة من الاشتباكات المسلحة. ولا يسعنا التأكيد بما فيه الكفاية على أن حرية تنقل بعثة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ليست امتيازا يُمنح أو يُنتزع حسب الأهواء، بل هي حق تتوقف عليه قدرتها على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها.

ونظرا لتدهور الحالة الأمنية في جنوب السودان، ينبغي أن تكون البعثة على استعداد للاستجابة لأيٍّ من السيناريوهات. وفي هذا الصدد، ترحب أوكرانيا، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة، بالجهود الكبيرة المبذولة لتعزيز قدرة البعثة على حماية المدنيين، وتحسين التخطيط لمواجهة الأزمة، وزيادة سلامة الموظفين وأمنهم. كما تتطلع أوكرانيا إلى بدء عمليات قوة الحماية الإقليمية في جنوب السودان مبكرا، على النحو المتوخى في القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦). وندعو الحكومة إلى توفير جميع ما يلزم من مساعدات، بما في ذلك إجراءات التخليص الجمركي ومنح التأشيرات للوحدات المشاركة.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يود وفد السنغال أن يشكر رئاسة أوروغواي على أخذ زمام المبادرة لتنظيم جلسة اليوم الهامة بشأن الحالة في جنوب السودان. كما أود أن أشكر السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، على جودة إحاطته الإعلامية.

إن الأزمة الإنسانية في جنوب السودان، بالإضافة إلى المجاعة في أجزاء عديدة من البلد، تدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة. والواقع أن انتهاكات حقوق الإنسان يجب أن تنتهي في أسرع وقت ممكن، ويجب توفير الحماية للسكان المدنيين، بمن فيهم العديد من المشردين داخليا الذين فرّوا من القتال والذين عادوا إلى عدة أجزاء من البلد. وينبغي أيضا بذل الجهود لإبقاء هذه الفئات السكانية المحتاجة بعيدة عن الاستسلام للمجاعة.

وهذا القلق لإنهاء معاناة شعب جنوب السودان يجب أن يحفز مختلف أطراف النزاع على وجوب وقف القتال فورا، واستئناف الحوار من أجل تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بوقف إطلاق النار الذي قرّره الرئيس سلفا كير من جانب واحد بغية تهيئة الظروف اللازمة لعملية الحوار الوطني التي ترمي إلى إنهاء الحرب الأهلية. والواقع أن هذا الحوار الوطني، الذي أعلنه الرئيس كير في كانون الأول/ديسمبر الماضي، يمكنه أن يساعد على عودة السلام إلى البلد إذا أريدَ له أن يكون شاملا، وحرا، وشفافا. لذلك، نأمل أن يتحقق وقف إطلاق النار في نهاية المطاف على أرض الواقع بحيث يتسنى البدء بعملية الحوار.

علاوة على ذلك، يود وفد بلدي أن يشجع جميع المبادرات التي أعلنتها بلدان المنطقة من أجل تنشيط العملية السياسية. ونحن في الواقع نعتقد أن الجهات الفاعلة الإقليمية، ولا سيما بلدان الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، لها دور واضح في البحث عن الاستقرار والسلام الدائم في جنوب السودان. لهذا السبب، رحبنا بالزيارة التي قام بها الرئيس موسيفيني إلى جوبا مؤخرا. وفي هذا الصدد، نعتقد أيضا أن الوقت قد حان لإحياء عملية السلام المتعثرة، على أساس اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، لأننا مقتنعون بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة. ولكن إذا أريدَ لذلك أن يتحقق، فسيتعين على مختلف الجهات الفاعلة إبداء إرادة سياسية حقيقية لإنهاء الصراع المستمر منذ أكثر من ثلاث سنوات.

ويرحب الوفد السنغالي بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لنشر قوة الحماية الإقليمية، التي وصلت عناصرها الأولى إلى جوبا بالفعل. ومع ذلك، ينبغي لنا ملاحظة أنّ ثمة تقدما ضئيلا أحرزته المناقشات بين بعثة الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان بشأن توزيع مهام القوة الإقليمية في مطار جوبا الدولي. لذلك، ندعو الحكومة الانتقالية لجنوب السودان إلى المزيد من التعاون بشأن دور قوة الحماية الإقليمية في جوبا. وعليه، فإننا نشجع سلطات جنوب السودان على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لنشر القوة دون مزيد من التأخير.

أمّا بالنسبة إلى البعثة نفسها، التي نحيّي أعمالها الحازمة والجريئة، فعلينا أن نعترف بأنها، على الرغم من بعض التحسينات، لا تزال تواجه عددا من القيود المتكررة على حرية التنقل، مما يقوّض بطبيعة الحال قدرتها على اتخاذ إجراءات سريعة في حال وقوع هجوم على المدنيين، وذلك في سياق تزايد العنف العرقي، في انتهاك لاتفاق مركز القوات. لذلك، نرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان التي، على الرغم من جميع صعوباتها، تواصل العمل في بيئة معادية. كما نود أن نشيد بالبلدان المساهمة بقوات على تفانيها في خدمة قضية السلام في جنوب السودان.

ومن المؤسف أن الاعتداءات والتهديدات الموجهة ضد العاملين في المجال الإنساني مستمرة، وكذلك القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى أنحاء في البلد. لذلك، ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى وقف الأعمال القتالية فورا والسماح لبعثة الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني بالوصول إلى المدنيين المحتاجين إلى المساعدة.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بمشاركة المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، ديفيد شيرر، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونرحب أيضا بقرار المجلس اليوم الذي يقضي بتوسيع نطاق التدابير التقييدية المفروضة بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. ومن الأهمية بمكان إعادة تعيين أعضاء فريق الخبراء دون تأخير حتى يتمكنوا من مواصلة عملهم الهام.

وما زالت الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جنوب السودان مصدر قلق كبير. فعلى الرغم من النداءات المتكررة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، لم يحرز سوى تقدم ضئيل في إيجاد حل للنزاع. ولئن كنا نرحب بإعلان الرئيس كير عن وقف إطلاق النار من جانب واحد يوم الاثنين من هذا الأسبوع، يجب علينا الآن أن نبذل كل جهد ممكن لضمان الوفاء بالتزاماته وتنفيذها هذه المرة. وينبغي للمنطقة ومجلس الأمن الاتفاق على رصد الحالة عن كثب ومساءلة حكومة جنوب السودان والجهات الفاعلة الأخرى. وينبغي لنا جميعا أن نوضح بجلاء أنه لا وقت للعب، وأن انتهاك الاتفاقات ستترتب عنه عواقب.

وينبغي أن يكون واضحا للجميع الآن أنه ليس هناك أي خيار عسكري وأن ما من سبيل سوى الحل السياسي يمكن أن يؤدي إلى تسوية النزاع وتحقيق السلام في جنوب السودان. ولذلك، فإننا ندعو، مرة أخرى، جميع الأطراف إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات. فالحوار الوطني يمكن أن يكون وسيلة هامة للمضي قدما، ولكن فقط إذا كان جامعا حقا وتقوده جهات محايدة على جميع المستويات. ولا يمكن أن تكون هناك عملية سياسية مجدية ما لم يتم إنهاء القتال.

وعلى الرغم من أنه من المؤسف أن نشر قوة الحماية الإقليمية قد تأخر كثيرا، فإننا نرحب بأنه يجري الآن، ونأمل أن تُنشر قريبا بشكل كامل. وينبغي أن تسهم تلك القوة في إتاحة الحيز السياسي اللازم لتمكين الأطراف من الانخراط في عملية سياسية مجدية. غير أننا نتفق أيضا مع الأمين العام على أن قوة الحماية الإقليمية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب

السودان لا تمثلان حلا سحريا للأزمة. فما من حل سوى العملية السياسية.

والحاجة إلى معالجة الحالة الإنسانية، بما في ذلك إنهاء جميع العقبات التي تعترض جهود الإغاثة، تزداد إلحاحا يوما بعد يوم. ويبين تقرير الأمين العام (S/2017/224) كيف أن تصاعد العنف ضد العاملين في مجال المعونة أثر تأثيرا شديدا على العمليات الإنسانية. ويشمل تلك الاعتقالات والتهديدات والاعتداءات الجسدية والقتل. وهذا السلوك أمر غير مقبول تماما، وهو انتهاك جسيم للقانون الإنساني الدولي. ويجب احترام المبادئ الإنسانية. ويجب ضمان إيصال الإغاثة في جميع أنحاء جنوب السودان على وجه السرعة وبصورة مأمونة وبدون عوائق. ونشيد بالأمم المتحدة وشركائها الإنسانيين على جهودهم في بيئة صعبة جدا. ونثني أيضا على تكثيف الجهود الجارية لمنع تفشي الكوليرا على نطاق واسع.

والمجتمع الدولي مدين لشعب جنوب السودان بالعمل بالتزام وإلحاح جديدين. ونرحب بتكثيف الجهود المبذولة حاليا من قبل الجهات الفاعلة في المنطقة، بما في ذلك الزيارة التي قام بها مؤخرا الرئيس موسيفيني إلى جوبا في وقت سابق من هذا الأسبوع. إن العالم يتطلع إلى الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للاضطلاع بدور رائد في الجهود الرامية إلى وضع خارطة طريق للسلام. ويجب أن يظل مجلس الأمن موحدا في دعم تلك الجهود الإقليمية ويسهم في ضمان تنفيذ الالتزامات. والقرارات الهامة، مثل الإعلان المشترك في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير، وبيان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الصادر في ٢٤ آذار/مارس، والخطوات الواضحة التي حددها مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٣ آذار/مارس (S/PRST/2017/4)، يجب متابعتها وتنفيذها.

ولذلك، فإننا ندعو إلى استمرار التعاون والتنسيق الوثيقين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونثني على القيادة التي أبداها الأمين العام ونشجعه على مواصلة الاضطلاع بدور نشط. وفي ذلك الصدد، نأمل أن تضمين تقريره المقبل المزيد من المقترحات الملموسة بشأن سبل المضي قدما، بما في ذلك الطريقة التي يمكن للأمم المتحدة أن تدعم بها المنطقة على أفضل وجه في تيسير عملية سياسية شاملة.

ولا يمكن الاستمرار في نهج العمل كالمعتاد في جنوب السودان. وينبغي ألا نكون واهمين – فهدفنا والتزامنا يجب أن يكونا على الأجل الطويل. ولكن لنغتنم، في الأجل القصير، الالتزامات الأخيرة التي قطعتها الحكومة بغية الاستفادة من الشعور بإلحاحية متجددة في المنطقة، بما فيها التزامات أوغندا وكينيا، من أجل ممارسة الضغوط للتوصل إلى حل. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لإنهاء النزاع. تلك هي مسؤوليتنا الجماعية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوروغواي.

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في جنوب السودان، السيد ديفيد شيرر، على المشاركة في هذه الجلسة وعلى إحاطته الإعلامية، التي تعطينا نظرة عامة كاملة عن آخر التطورات في جنوب السودان، وهو ما أحطنا به علما بعناية.

وتعرب أوروغواي مجددا عن بالغ قلقها إزاء الأزمة السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية التي يمر بها جنوب السودان. واليوم، أود أن أشير تحديدا إلى ما يلي: أولا، إطلاق الحوار الوطني وإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد، من قبل رئيس جنوب السودان، السيد سلفا كير؛ وثانيا، أداء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ونشر قوة الحماية الإقليمية.

في يوم الإثنين الماضي، أطلق رئيس جنوب السودان رسميا عملية الحوار الوطني، وفي الوقت نفسه، أعلن عن وقف إطلاق النار من جانب واحد. ونقر بأن الإجراءين يشيران إلى الاتجاه الصحيح صوب التسوية السلمية للتراع في جنوب السودان، من خلال عملية حوار وليس عن طريق العمليات العسكرية. غير أنه ينبغي التأكيد على أنه من الضروري أن نرصد بعناية عملية الحوار والتنفيذ الفعال لوقف إطلاق النار. وفي ذلك الصدد، نشجع على استمرار الجهود الرامية إلى جعل منبر الحوار القائم أكثر شمولا وتمثيلا لجميع أبناء جنوب السودان. وما من وسلية سوى عملية الحوار الشامل ستحظى بالشرعية اللازمة لإيجاد مخرج للتراع.

ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، أن يسهم بطريقة منسقة في كفالة وفاء الحوار في جنوب السودان بالشروط اللازمة للشرعية. كما سنتابع عن كثب تنفيذ وقف إطلاق النار من جانب واحد من قبل الحكومة، وسندعو أصحاب المصلحة السياسيين والعسكريين الآخرين في البلد إلى أن يقوموا أيضا بإنهاء الأعمال القتالية في جميع أنحاء إقليم البلد. فالوقف التام والفوري للأعمال المسلحة في جنوب السودان هو مفتاح استمرار عملية الحوار.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، أود أن أنوه بما تقوم به من عمل شاق لمنع المزيد من الفظائع وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى أشد الفئات احتياجا، كل ذلك في بيئة تشغيلية بالغة خطورة. وفي ذلك السياق، نبه الأمين العام المجلس الأمين العام بأنه بعد ثمانية أشهر على اتخاذ القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) الذي أنشأ قوة الحماية الإقليمية، لم يبدأ نشر بعض عناصر هذه القوة إلا قبل وقت قصير، وما زالت هناك خلافات بين الحكومة والأمم المتحدة بشأن الأسباب الإضافية التي تحتاجها الأمم المتحدة والمهام التي ستضطلع بها القوة. ولذلك، فإننا نحث حكومة جنوب السودان على التعاون تعاونا كاملا في تنفيذ القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، بما في ذلك نشر قوة الحماية الإقليمية، فضلا عن رفع أي قيود على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وفقا لأحكام اتفاق مركز القوات.

أستأنف مهامّي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوك (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، وأعضاء مجلس الأمن على إعطائي فرصة أخرى لمخاطبة المجلس. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل الخاص للأمين العام، ديفيد شيرر، على إحاطته الإعلامية.

إن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية تحيط علما بتجديد ولاية نظام الجزاءات في جنوب السودان وفريق الخبراء (القرار ٢٣٥٣ (٢٠١٧)). وتكرر حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التزامها بمواصلة التعاون مع مجلس الأمن وفريق الخبراء لكي تتمكن من الاضطلاع بولايتها. ولا يزال وفد بلدي يرى أن استخدام الجزاءات ليس هو أفضل حل لمعالجة التراع في جنوب السودان.

وترحب حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بالوحدة الأولى من قوة الحماية الإقليمية التي وصلت إلى جنوب السودان مؤخرا، وترفض الكلام عن أنها تعوق نشر هذه الوحدة، لأنها في الواقع متعاونة جدا. والتأخير في نشر الوحدة لا يمكن إلقاء اللوم بشأنه على الحكومة وحدها، لأنه كما يعلم المجلس هناك عوامل أخرى مؤثرة في هذا الصدد.

ومنذ أحداث تموز/يوليه ٢٠١٦ التي أعادت إشعال فتيل الصراع في جنوب السودان، يعمل الرئيس كير بإصرار على تحقيق السلام الدائم في البلد. ولقد اتخذ عددا من الخطوات

الإيجابية لكفالة تنفيذ الاتفاق المعني بحل النزاع في جنوب السودان، والتعامل مع أصحاب المصلحة المعنيين، مثل قيادة الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم، والأمم المتحدة. وأعلن عدة تدابير ترمي إلى تشجيع المتمردين على إلقاء أسلحتهم والعودة إلى كنف الدولة بغية إعادة بناء البلد. والمؤسف أن الجانب الآخر لم يتجاوب، واختار تأجيج نيران الصراع والذهاب بالحرب إلى مناطق مثل المنطقة الاستوائية الكبرى وبعض أجزاء من منطقة بحر الغزال الكبرى التي كانت هادئة نسبيا في السابق.

ولقد أطلق الرئيس كير الحوار الوطني في جوبا يوم الاثنين بتاريخ ٢٢ أيار/مايو سعيا منه لتحقيق السلام. وأعطى تعليمات للجنة توجيهية بقيادة شخصيات وطنية من أجل إجراء مشاورات شاملة وجعل العملية جامعة قدر الإمكان، حتى يتسنى لجميع السودانيين الجنوبيين فرصة الإعلان عن شكاواهم. والمبادرة الجديدة لا تحل بأي حال من الأحوال محل الاتفاق المعني بحل النزاع في جنوب السودان؛ بل إنها فرصة لاستيعاب الآراء ومعالجة المسائل التي لا يتناولها الاتفاق، وهي بالتالي مكمّلة له. وسوف يكون الحوار الوطني شاملا، وحرا، وذا مصداقية، لأن الحكومة ليست هي التي تقود العملية أو تسيطر عليها.

واعتبارا من ٢٢ أيار/مايو، وعملا بطلب من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار على الفور كشرط أساسي لمصداقية أي حوار وطني، عمد الرئيس كير في خطابه المعني بالحوار الوطني إلى الإعلان عن وقف لإطلاق النار من جانب واحد، بغية، كما قال، ”تهيئة بيئة لإجراء حوار شامل وتيسير عملية نقل المعونة الإنسانية إلى المناطق المنكوبة بالمجاعة.“ بالإضافة إلى ذلك، فهو حذّر القوات المسلحة وقوات الأمن من مضايقتها للمتمردين وأعضاء المعارضة الذين يقررون الانضمام إلى الحوار الوطني. وهذه التصريحات الهامة تمثل جهدا حقيقيا من جانب الحكومة بغرض تهيئة الظروف المواتية لإجراء عملية الحوار بحريّة ونجاح.

واستجابة لطلب مجلس الأمن بوقف فوري للعراقيل والهجمات على جميع العاملين الوطنيين والدوليين في مجال المساعدة الإنسانية الذين يأتون بالمساعدات التي تشتد الحاجة إليها والمنقذة للحياة ويوزعونها في جميع أنحاء جنوب السودان، أكد الرئيس كير في بيانه أن وقف إطلاق النار من جانب واحد سوف ييسّر إيصال المعونة الإنسانية إلى المناطق المنكوبة بالمجاعة. وأُعطيت بالفعل التعليمات بهذا المعنى للقادة الميدانيين، بغية كفالة السماح للمنظمات الإنسانية بالوصول دون عائق. وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لن تعوق أو تمنع أبدا وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ومن مسؤوليتنا كفالة ألاّ يعلق حفظة السلام والعاملون في المجال الإنساني وسط أي تبادل لإطلاق النار أثناء القتال الفعلي.

وفي الختام، ومنذ التوقيع على اتفاق السلام في عام ٢٠١٥، ما فتئت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ملتزمة بتنفيذه نصا وروحا، بغية تحقيق السلام الدائم في بلدنا. وسوف تواصل بذل كل الجهود من أجل تحقيق ذلك الهدف. ولكن في نهاية المطاف، سيكون لزاما على حركات المتمردين أن تلتقي الحكومة في منتصف الطريق إذا كانت جادة في إيجاد حل دائم للصراع. وتحث حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية مجلس الأمن والمجتمع الدولي على ممارسة الضغط على هذه الجماعات من أجل انضمامها إلى الحوار الوطني بغرض تحقيق السلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.